The Impact of Regional and Arab Changes on Jordanian American Relations (2017-2020)

Dr Issa Ahmed Issa Al-Shalabi [1]*, ABDULLA RASHED ALARQAN [2]

1. Department of international relation and strategic studies, college of arts, Al Hussein Bin Talal University, Ma'an-Jordan. (dr.issa_al_shalabi@yahoo.com) (issa.a.shalabi@ahu.edu.jo), Tel. 00962776915515.
2. Bait Al-Hekma College of Political Sciences and International Studies, Al al-Bayt University, Mafraq- Jordan (Abdalah.alarqan@aabu.edu.jo) Tel. 00962799333936

Received:4/4/2022
Revised: 21/6/2022
Accepted: 14/7/2022
Published:

*Corresponding author:

dr.issa_al_shalabi@yahoo.com

ORCID number:

0843-1866-0003-0000

©All Rights Resaved for Mutah University, Karak, Jordan

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means: electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

Abstract

This study aims to identify the dimensions and components of Jordanian-USA relations and the impact of regional and Arab events on this relationship (2017-2020). This study focuses on the specificity, dimensions, and components of Jordanian-USA relations, especially the geostrategic, political, and economic dimensions. In the same context, the study focuses on essential aspects and changes in American foreign policy during the study period, which contributed to a substantial decline in these relations, the most prominent of these variables being the announcement of the American peace plan or what is known as the deal of the century, in addition to President Trump's decision to transfer the American embassy to Jerusalem Recognizing it as the capital of Israel. However, the wisdom of King Abdullah II was able to stand firm in the face of these plans and prevent them from being implemented as planned while maintaining strategic relations between Jordan and USA to this day.

Keywords: Jordanian- USA relations, regional and Arabian events, 2017-2020.

أثر المتغيرات الإقليميّة والعربية على العلاقات الأردنيّة الأمريكية (2017-2020)

د. عيسى أحمد عيسى الشلبي* [1]، د. عبدالله راشد العرقان [2]

1. أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المشارك في قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية/ كلية الآداب/ جامعة الحسين بن طلال- معان الأردن، (هاتف: 00962776915515) (issa.a.shalabi@ahu.edu.jo)

2. أستاذ مشارك كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية/ جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، (هاتف: 00962799333936)، Abdalah.alarqan@aabu.edu.jo

تاريخ الأستلام: 2022/4/4م

تاريخ المراجعة: 2022/6/21

تاريخ موافقة النشر: 2022/7/14م

تاريخ النشر:

الباحث المراسل:

dr.issa_al_shalabi@yahoo.com

رقم الأوركيد

0843-1866-0003-0000

©حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواء أكان ذلك عن طريق النسخ أم التصوير أم التسجيل أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطي من الناشر نفسه.

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أبعاد ومقومات العلاقات الأردنيّة - الأمريكية، وتأثير المتغيرات الإقليميّة والعربية على هذه العلاقات خلال الفترة الممتدة بين عامي (2017-2020)، وقد جرى التركيز في هذه الدراسة على خصوصية العلاقات الأردنيّة الأمريكية وأبعادها ومقوماتها، خاصة الأبعاد الجيوستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، وفي ذات الإطار وقفت الدراسة على جوانب مهمة ومتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الدراسة، ساهمت في إحداث تراجع ملموس في هذه العلاقات، ومن أبرز هذه المتغيرات إعلان الخطة الأمريكية للسلام أو ما يعرف بصفقة القرن، إضافة إلى قرار الرئيس (ترامب) نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. إلا أن حنكة وحكمة الملك عبدالله الثاني، استطاعت أن تقف سدّاً منيعاً في وجه هذه المخططات والحيلولة دون تنفيذها بالشكل الذي خطط له، مع الإبقاء على هذه العلاقات الإستراتيجية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية قائمة إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأردنيّة - الأمريكية، المتغيرات الإقليميّة والعربية، 2017-2020.

مقدمة

تُعد العلاقات الأردنيّة الأمريكية علاقات تاريخية واستراتيجية، تقوم أسسها على تحقيق المصالح المشتركة لكلا البلدين، فالأردن يعد شريكاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقدر الولايات المتحدة بعمق تاريخها الطويل من التعاون والصداقة مع الأردن، الذي أقامت معه علاقات دبلوماسية في عام 1949م، كما تقدر الولايات المتحدة الدور القيادي الذي يلعبه الأردن في دفع عجلة السلام والاعتدال ومكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة. في المقابل يرى الأردن في الولايات المتحدة دولة صديقة وداعمة لها في العديد من القضايا والمجالات، وتحديداً المجال الاقتصادي والمجال العسكري، حيث تعد الولايات المتحدة أكبر دولة مانحة ومقدمة للمساعدات الاقتصادية الأردن.

وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقات بالنسبة للبلدين وحرص القيادات في البلدين على تعزيزها وتمتينها واستمراريتها، من خلال تعزيز التعاون والتنسيق والدعم في كافة المجالات، إلا أن الظروف والمتغيرات التي تشهدها الساحة الإقليميّة والدولية كانت تفرض واقعاً جديداً في هذه العلاقات، لا يخلو من التوتر والجفاء السياسي في بعض الأحيان. ففي الفترة الممتدة بين عامي (2017–2020) شهدت العلاقات الأردنيّة الأمريكية بعض التطورات والتغيرات إبان فترة رئاسة الرئيس السابق (دونالد ترامب)، حيث أجرت إدارة (ترامب) تغييرات واضحة على السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل والفلسطينيين، التي انتقدها الفلسطينيون باعتبار أنها تغيير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ومنحازة بشكل واضح للجانب الإسرائيليّ، الأمر الذي وضع الأردن في موقف سياسي صعب، ما بين الوقوف في وجه المخططات الأمريكية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الشعب الفلسطيني، وما بين الحفاظ على العلاقات القوية مع الجانب الأمريكي.

ومن هنا جاءت أسباب التركيز على هذه الفترة في العلاقات الأردنيّة – الأمريكية الممتدة بين عامي (2017–2020)، نظراً لما شهدته هذه الفترة من علامة فارقة وتحولات بارزة في هذه العلاقات، ونظراً لعدم تناول هذه الفترة بالبحث والدراسة بشكل كبير، فقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على هذه الفترة في العلاقات الأردنيّة – الأمريكية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أن العلاقات الأردنيّة الأمريكية قد شهدت منذ نشأتها استقراراً كبيراً، بنيت على أساس تحقيق المصالح المشتركة، والتعاون والتنسيق في عدة مجالات في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها التنسيق والتعاون في حل القضية الفلسطينية وتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، إلا أن هذه العلاقات قد شابها نوع من التوتر وتحديداً خلال الفترة الممتدة بين عامي (2017–2020) وهي الفترة التي شهدت حكم الرئيس الأمريكي دونالد (ترامب) حيث شهدت السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة تحولات وتطورات تجاه القضية

الفلسطينية على وجه الخصوص، والتي فرضت تداعيات سياسية على المملكة الأردنيّة الهاشمية، ما أدى إلى توتر العلاقات الأردنيّة الأمريكية.

لذا فإن مشكلة الدراسة تبدو في تطرقها لفترة زمنية شهدت توتراً في العلاقات الأردنيّة الأمريكية، التي لم يتم التطرق اليها بشكل كبير من قبل الباحثين، فالدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع تكاد تكون نادرة على حد علم الباحث–، وبقيت ضمن حدود المقالات الصحفية لعدد من الكتاب والصحفيين والمحللين السياسيين، فيما جاءت بعض الدراسات السابقة للبحث في هذه العلاقات خلال فترات زمنية كانت العلاقات الأردنيّة الأمريكية في قمتها واستقرارها. وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر المتغيرات الإقليميّة والعربية على العلاقات الأردنيّة الأمريكية خلال الفترة بين عامي (2017–2020)؟ وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أبرز مرتكزات النظام السياسي والسياسة الخارجية الأردنيّة، وتحديداً نهج السياسة الخارجية لجلالة الملك عبدالله الثاني؟
2. ما أبرز أبعاد ومرتكزات العلاقات الأردنيّة الأمريكية؟
3. ما أبرز التحولات والتغيرات التي طرأت على العلاقات الأردنيّة– الأمريكية خلال الفترة 2017–2020 ، ومدى تأثيرها على هذه العلاقات؟

أهمية الدراسة

تبدو أهمية هذه الدراسة بكونها لا تتناول المحطات المضيئة، والمراحل المزدهرة في العلاقات الأردنيّة الأمريكية على مدى السنوات الماضية– كما هو نهج معظم الدراسات في هذا المجال– فقط، بل إنها تتعرض لدور الظروف والمتغيرات الإقليميّة والدولية في تحديد هذه العلاقات، وتحديداً إبان فترة رئاسة الرئيس السابق دونالد ترامب، حيث برزت خلال الفترة الممتدة بين عامي (2017–2020) العديد من التغيرات والمستجدات في السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط، ومنها القضية الفلسطينية، أدت إلى إحداث الفتور والتراجع الملموس في العلاقات الأردنيّة الأمريكية، وظهر ذلك جليا مع المواقف الصارمة للملك عبدالله الثاني ابن الحسين، والرافضة للعديد من المخططات الأمريكية تجاه تسوية القضية الفلسطينية، وتحديداً ما يعرف منها بالخطة الأمريكية للسلام أو ما يعرف بصفقة القرن، إضافة إلى قرار الرئيس ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة بهدف الوقوف على أثر المتغيرات الدولية والإقليميّة والعربية على العلاقات الأردنيّة الأمريكية خلال الفترة من (2017–2020)، وبالتالي تحقيق مجموعة من الأهداف التي من أبرزها:

- الوقوف على مرتكزات النظام السياسي والسياسة الخارجية الأردنيّة، وتحديداً نهج السياسة الخارجية لجلالة الملك عبدالله الثاني.
- الوقوف على أبرز أبعاد ومرتكزات العلاقات الأردنيّة الأمريكية.
- تحديد أبرز التحولات والتغيرات التي طرأت على العلاقات الأردنيّة– الأمريكية خلال الفترة 2017– 2020 .

منهجية الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهجيات التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على المعلومات المتاحة في المراجع والكتب والصحف ومواقع الانترنت، التي تناولت موضوع الدراسة.
- المنهج التاريخي، من خلال استعراض الأحداث والمتغيرات الإقليميّة والدولية التي كان لها تأثير على العلاقات الأردنيّة الأمريكية خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2017–2020)، حيث تم اختيار هذه الفترة الزمنية تحديداً، نظراً لما شهدتها من أحداث سياسية ساهمت في إحداث تراجع ملموس في العلاقات بين الدولتين، ولم يتم تناولها بالبحث والتحليل على نطاق كبير، بل لم يجد الباحث أي دراسة سابقة تناولت الموضوع خلال هذه الفترة الزمنية تحديداً.
- منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، القائم على دراسة الدوافع والأسباب الداعية إلى اتخاذ القرار السياسي، وذلك انطلاقاً من المصلحة القومية وتحديداً بالنسبة للمملكة الأردنيّة الهاشمية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الدراسة وما شهدتها من أحداث دفعت صانع قرار السياسية الخارجية الأردنيّة لاتخاذ القرارات السيادية النابعة من المصلحة القومية الأردن.

الدراسات السابقة

جاءت دراسة الفايز (2013) بهدف تحديد الجوانب الرئيسية التي تبنى عليها العلاقات الأردنيّة الأمريكية وآفاقها المستقبلية، والعوامل المحلية والإقليميّة والدولية التي أثرت على هذه العلاقات، والتي جعلتها تأخذ طابع

التعاون المتبادل بين البلدين، حيث توصلت الدراسة إلى وجود عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية عدة أثرت في العلاقات الأردنيّة الأمريكية، من خلال تأثر الأردن بمحيطه الجيوسياسي والتأثيرات الناجمة عن وضعه الديموغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية، والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية عبر مسيرة الإصلاح في البلد.

في حين تناولت دراسة الحجاج (2009) نشأة العلاقات الأردنيّة الأمريكية، والعوامل السياسية والآثار التنموية في تحديد هذه العلاقات خلال الفترة الممتدة بين عامي (1957–1985)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المساعدات الأمريكية الأردن ساهمت في محافظة الأردن على علاقاته الإيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل على أن تكون هذه العلاقة ثابتة وحميمة، وكان من فوائدها استمرار التشاور والتنسيق بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيليّ، والجهود المبذولة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

أما دراسة خصاونة (2008) فقد ركزت على علاقات الأردن بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1999–2006)، وهي فترة شهدت أحداثاً إقليمية ودولية هامة، كان لها انعكاسات بارزة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بشكل عام، وعلى العلاقات بين البلدين بشكل خاص، وقد توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت دوماً استثمار رغبات وتوجهات الأردن في حل مشكلات وتحديات بيئته الداخلية والإقليميّة، أما الأردن فقد حقق نجاحاً نسبياً فيما يتعلق بأهداف علاقاته مع الجانب الأمريكي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية على وجه الخصوص.

وعليه فإن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أنها تُعد من الدراسات النادرة التي تناولت العلاقات الأردنيّة الأمريكية خلال الفترة (2017–2020) التي كانت فترة زاخرة بالأحداث والتطورات العربية والإقليميّة، والتي ساهمت في إحداث تراجع ملموس في العلاقات بين الدولتين، وهذا ما يعطي لهذه الدراسة الإضافة العلمية الجديدة في موضوعها وفترتها الزمنية، وعدها أساساً يمكن للباحثين والدارسين الاعتماد عليها والاستفادة منها في دراساتهم المستقبلية.

المبحث الأول

مرتكزات النظام السياسي والسياسة الخارجية الأردنيّة

إن الطبيعة الخاصة للمملكة الأردنيّة الهاشمية المتمثلة في صغر مساحتها وعدد سكانها، وموقعها الجغرافي ضمن منطقة متوترة ومضطربة سياسياً وأمنياً، وشح مواردها المالية والاقتصادية، وارتباطاتها الإقليميّة والدولية، فرضت عليها قيوداً واعتبارات حددت وبشكل كبير سياستها الخارجية، فالتباين بين القوة الفعلية الأردن من

جانب، والدور التاريخي ومواقفه السياسية فيما يتعلق بالأزمات والأحداث الإقليميّة والدولية، وارتباطه بالسياسات العربية من جانب آخر، كل ذلك شكل ويشكل مصدر تأثير مستمر على الأردن وعلى شبكة علاقاته الخارجية.

كما فرض ذلك على الأردن أن ينتهج سياسة من نوع خاص تتميز بالمرونة والحسابات الدقيقة تجاه إدارة شؤونه الخارجية ومواجهة التحديات الإقليميّة التي ألقت بظلالها على أمن واستقرار البلد، لعل أبرزها العلاقات الأردنيّة – الأمريكية، حيث إن المصالح المشتركة بين البلدين دعت إلى التعاون بينهما في العديد من المجالات.

المطلب الأول: واقع السياسة الخارجية الأردنيّة

تشكل السياسة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي ركيزة مهمة من ركائز قوة الأردن ودوره في المنطقة، حيث مرت السياسة الخارجية الأردنيّة بتطورات متعددة، أثّرت على دور الأردن وعلاقاته الخارجية، سواء مع أشقائه من الدول العربية، أو مع الدول الصديقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيليّ، حيث بقيت السياسة الأردنيّة على الصعيدين الداخلي والخارجي تتعامل بحساسية خاصة تجاه هذه القضايا [1].

ترتكز السياسة الخارجية الأردنيّة على عدد من المبادئ الأساسية أهمها: تحمل الأردن مسؤولية إزاء القضية الفلسطينية، واحترام سيادة جميع دول العالم واستقلالها، والالتزام بجميع العلاقات، والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع مختلف دول العالم[2].

وهذا ما تعبر عنه أهداف السياسة الخارجية الأردنيّة، التي سعى الملك عبدالله الثاني منذ تسلمه سلطاته الدستورية في 7 شباط 1999 إلى تحقيقها، والتي تقوم على المساهمة في حفظ الأمن الوطني، وتحقيق المصالح العليا وحمايتها من تداعيات الأوضاع الإقليميّة، والمساهمة في العمل على تطوير نظام إقليمي يواكب ما يبرز على الساحة الدولية من تكتُّلات[3].

وهي ما أشار إليها مشاقبة (2017، 197–198) بشكل مفصل على النحو التالي:

1. الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته الوطنية ووحدة أراضيه، ووحدته الوطنية، وإبعاد كافة أشكال ومصادر الخطر والتهديد الخارجي عنه.
2. تنمية وتطوير مصالح الأردن الوطنية ورعايتها والحفاظ عليها واستغلال الموارد الوطنية الاقتصادية والبشرية، وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال رفع النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني في شتى المجالات.

---

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط, الندوة الأردنية بعنوان "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر".

[2] الهزايمة , السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، ط2, ص21.

[3] موقع وزارة الخارجية الأردنية، 2022.

3. الحفاظ على نظام الحكم الملكي القائم، وتعزيز الولاء الشـــعبي، وتعميق الانتماء الوطني وثوابته، وتعزيز الشرعية السياسية ذات الجذور الضاربة في عمق التاريخ العربي والإسلامي.
4. حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال السعي الدائم والصادق لإقامة علاقات حُسن الجوار مع كافة الدول العربية، والاستناد لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية، والتعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل واستخدام الدبلوماسية ولغة الحوار.

المطلب الثاني:

النظام السياسي الأردني ونهج السياسة الخارجية لجلالة الملك عبدالله الثاني

يتميز النظام السياسي الأردني عن باقي الأنظمة السياسية بالمنطقة من حيث مصادر الشرعية بكافة أنواعها، مما جعل منه أكثر الأنظمة شعبية واستقراراً في المنطقة، وما زاد في تعميق وتكريس هذه الشرعية ارتكاز النظام الأردني على عدد من المبادئ والمرتكزات، من أهمها مبدأ الدين، باعتبار أن الأسرة الهاشمية هي امتداد لرسالة نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم–، ومبدأ القومية القائم على أن الأردن جزء من أمته العربية المنطلق من مبادئ الثورة العربية الكبرى وأهدافها النبيلة في الوحدة والحياة الفضلى، واعتماد الديمقراطية كنهج حياة واتباع المنهج السلمي في حل القضايا والخلافات والصراعات مع الدول الأخرى، إضافة إلى رفض منهج استخدام القوة واتباع سياسة الاعتدال والوسطية والتسامح[4].

حيث يمارس الملك دوراً فاعلاً ورئيسياً في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية للأردن، منحه إياه الدستور والشرعية السياسية، فقد حدد الدستور الأردني السلطات التي يستطيع الملك أن ينفرد بها في قيادة وتوجيه وممارسة الشؤون الخارجية (المواد 30–40 من الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته).

وقد عبر الملك عبدالله الثاني عن نهجه السياسي في سياسته الخارجية الحكيمة، وخططه المستقبلية الواضحة، ومن خلال المحافظة على الجوهر العام للنهج السياسي الذي حدده ووضع أسسه والده المغفور له الملك الحسين بن طلال، وقد عبر الملك عبدالله الثاني عن ذلك بقوله: "اعتقد أن أول شيء تعلمته من المغفور له كان عدم الاستسلام قط، والامتناع عن قول لا، كان يملك الشجاعة، وكان مثالاً لنا كلنا، وقد تعلمنا ذلك

(4) ذنون، هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية،8(4).

من خلال حياتنا، لا شيء يضايقني أكثر من قول لا يمكن القيام بهذا، إذ لا بد من وسيلة للقيام به، والمطلوب هو التصميم والشجاعة على القيام به"[5].

ومن معالم نهج السياسة الخارجية للملك عبدالله الثاني، الإسهام في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتعزيز علاقات الأردن مع الدول الصديقة في كافة المجالات، ومن هذا المنطلق جاء خطاب السياسة الخارجية للملك في هذا المجال نابعاً من الانفتاح على كافة الشعوب المحبة للسلام، بما يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلاميّة، ويحقق الأمن والاستقرار للدولة الأردنيّة، مرتكزاً على مبدأ الشرعية الدينية والدستورية والشعبية في تعامله وعلاقاته الدولية.

كذلك اتباع سياسة عدم التحيز لأي من المعسكرات الدولية، وفي هذا المجال جاء الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني متمثلاً بموقفه المدافع عن المبادئ الإنسانية وعدم التبعية والانحياز لأي طرف كان، والحث على العمل من أجل اختصار المسافات وتقريب وجهات النظر بين دول العالم، واحترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والدعوى إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد تتكافأ من خلاله فرص التنمية بين الدول، والدعوة إلى الحد من سباق التسلح النووي بصورة خاصة، وحث الدول إلى تجنب الانزلاق في الصراعات الإقليميّة والدولية[6].

وهنا يرى الباحث أن السياسة الخارجية الأردنيّة في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني تميزت بكونها امتدادا منسجما ومتناغما لسياسة المملكة على مدى السنوات الماضية، كما أنها اعتمدت على أسس ومرتكزات ثابتة نابعة من رؤية جلالة الملك الثاقبة والحكيمة تجاه كافة القضايا الإقليميّة والدولية. فالملك عبدالله الثاني يؤكد دوماً على التضامن وتوحيد الصف العربي، بهدف إعادة اللحمة إلى الجسم العربي، وممارسة دوره في ظل التحولات الدولية الجديدة بخطى واثقة وحقيقية، ومن هنا جاء الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني لتحقيق نوع من الانسجام والترابط في القرار العربي، وإنهاء كل حالات الضعف التي تعيشها الأمة العربية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأمة العربية في كافة المجالات.

المبحث الثاني

أبعاد العلاقات الأردنيّة – الأمريكية

جاء تطور العلاقات الأردنيّة– الأمريكية بشكل كبير بعد نهاية الدور البريطاني في الأردن إثر تعريب قيادة الجيش عام 1956، حيث نمت المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن في العديد من المجالات، والتي كان لها

[5] الدويسات الدولة المدنية في منهج التفكير السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين, ص8

[6] السعيدين، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في الإصلاح , ص76

الأثر البالغ في رسم الصورة الواعدة لأبعاد العلاقات بين البلدين، في ضوء رسالة السياسة الخارجية الأردنيّة، التي بنيت على حماية المصالح الوطنية في الأردن، والمحافظة على مكتسباتها، وتعزيز دور الأردن القائم على الانفتاح والوسطية والاعتدال إقليمياً ودولياً.

في المقابل اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بأبعاد علاقاتها مع الأردن، بعد أن أدركت دور الأردن البارز والمحوري في عملية السلام العربي– الإسرائيليّ، إضافة إلى تصديه لأعمال العنف والإرهاب، فقدمت الولايات المتحدة للأردن العديد من المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

المطلب الأول: البعد الجيوستراتيجي

يلعب العامل الجغرافي من حيث الموقع والمساحة ووقوع الدولة في منطقة نزاعات وعدم استقرار سياسي، دوراً أساسياً في توجهات السياسة الخارجية للدولة، وفيما يتعلق بالأردن فهي تقع في موقع متوسط في الوطن العربي، وفي قلب الأزمات الإقليميّة، ولعل أبرزها النزاع الفلسطيني– الإسرائيليّ (نهار، 1997: 26)، فقرب الأردن من الحدود مع فلسطين واسرائيل، واحتلال اسرائيل لأكبر خط محاذ لفلسطين والبالغ حوالي (650كم)، جعل الأردن عرضة للتهديد الإسرائيليّ المباشر والمستمر، وهو ما جعله يبحث عن دول صديقة لتقديم المساعدات اللازمة، ومن هنا حاول تعزيز علاقاته السياسية والعسكرية مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

في المقابل سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء علاقات استراتيجية مع الدول العربية، خاصة بعد ازدياد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، لموقعها الاستراتيجي والاقتصادي[7].ومن هنا فإن الموقع الجيوستراتيجي للأردن فرض نفسه على طبيعة العلاقات الأردنيّة الأمريكية، فمصلحة الولايات المتحدة هي أن تكون علاقاتهـا مع الأردن استراتيجيـة، تقوم على تبادل المصالح المشتركة ولصالح القضايا العربية، وأن تستمر هذه العلاقات وتتطور على كافة الأصعدة [8].

المطلب الثاني: البعد السياسي

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في الأردن بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية خير معين لها في تنفيذ مصالحها في المنطقة، خاصة أن الدولتين أعربتا في فترة مبكرة عن معارضتهما للأيدولوجية السوفييتية

---

[7] جوهر الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة ,ص15

[8] الهياجنة والشوبكي , العلاقات الأردنية الأمريكية 1956–2005.

الشيوعية[9]. فالأردن أبقى على تحالفه مع الغرب على الرغم من قيام بعض الدول العربية بربط نفسها ومصالحها مع الاتحاد السوفييتي، وأبدى الملك الحسين رفضه المستمر للشيوعية، في المقابل آمن بأن السبيل الوحيد لحفظ البلد والدفاع عنه من التهديدات والمخاطر الخارجية إنما يكون بالتحالف مع الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية[10].

فقد ساهم التوافق السياسي الكبير بين التوجهات الأمريكية والأردنيّة في العديد من القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، في دفع الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بعلاقاتها مع الأردن، لعل أبرز هذه القضايا تحقيق السلام في المنطقة، ومقاومة الإرهاب[11].

تشترك الولايات المتحدة والأردن في العديد من الأهداف السياسية المشتركة، من أبرزها السعي لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين ، ووضع حد للتطرف الذي يهدد أمن الأردن والمنطقة والعالم بأسره، حيث تسعى السياسة الأمريكية إلى تعزيز التزام الأردن ودوره البارز في تحقيق السلام والاستقرار والاعتدال في ضوء الاضطرابات والنزاعات المستمرة التي تشهدها المنطقة، ولعل هذا ما يبرر تصنيف الأردن كحليف رئيسي للولايات المتحدة من خارج الناتو عام 1996 [12].

وتتويجاً لهذه العلاقات السياسية بين البلدين، جاء تجاوب الأردن مع القضايا السياسية التي تحظى باهتمام الإدارة الأمريكية، خاصة التجاوب مع جهود السلام الأمريكية لحل الصراع العربي– الإسرائيليّ، حيث أسهم ذلك في توقيع معاهدة السلام الأردنيّة – الإسرائيليّة بتاريخ 1994/10/26، الأمر الذي زاد من الاهتمام الأمريكي بالشأن الأردني، وتقديم الدعم اللازم للأردن في العديد من المجالات، تقديراً لجهوده في إحلال السلام، ودوره الكبير في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة[13].

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

يعدُ العامل الاقتصادي من أبرز العوامل التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية الأردنيّة، وعلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فالاقتصاد الأردني يعدُ من أصغر الاقتصادات بمنطقة الشرق الأوسط، ويعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية[14]. ونتيجة للظروف السياسية في

---

[9] الحجاج، العلاقة الأردنية الأمريكية: دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1957–1985م, ص186.

[10] سعيد، السياسة الخارجية الأمريكية , ص88

[11] يوسف، والصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ص224

[12] US Department of State, U.S. Relations With Jordan,

[13] الفايز، العلاقات الأردنية– الأمريكية وآفاقها المستقبلية، ص38–39.

[14] نعيرات، تموضع حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني، ص89.

فلسطين وبعض دول الجوار الأردني، وما ترتب عليها من نزوح لملايين الأشخاص من هذه الدول إلى الأردن، زادت من الأعباء المالية المترتبة على الأردن، نتيجة لتأمينها الخدمات المختلفة لهؤلاء اللاجئين، الأمر الذي رفع معه من مستوى العلاقات بين البلدين الصديقين، من خلال دور الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأردن في مواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن تلك الظروف، عبر البرامج الحكومية والمساعدات المالية المقدمة الأردن[15].

فالولايات المتحدة الأمريكية تعدُ أكبر مصدر للمساعدات المالية للأردن على مدار السنوات الماضية، ولعل أبرز هذه المساعدات خلال الفترة (2017–2020)، ما خصصه مشروع قانون الموازنة الأمريكي حوالي (1.5) مليار دولار كمساعدات للأردن في للسنة المالية 2021، بما في ذلك 1.082 مليار دولار خصصها الكونجرس الأمريكي للأردن من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، و 425 مليون دولار كمساعدات عسكرية، كما يشمل جزء من هذه المساعدات لدعم الجهود الإنسانية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن منذ بداية الأزمة السورية[16].

تأتي جملة هذه المساعدات على ضوء مذكرة التفاهم التي وقعتها الولايات المتحدة مع الأردن لتقديم 6.375 مليار دولار من المساعدات الخارجية الثنائية للأردن على مدى (5) سنوات، وفي حال توافر الأموال، حيث تعزز مذكرة التفاهم التزام الولايات المتحدة بتوسيع التعاون والحوار بين البلدين في مجموعة متنوعة من المجالات، كما تساهم برامج المساعدة في علاقة ثنائية قوية تتمحور حول الأردن المستقر والإصلاحي[17] .

في المقابل وتعزيزاً للعلاقات الأردنيّة– الأمريكية خلال الفترة الماضية وتحديداً إبان انتشار جائحة كورونا وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية كبيرة على الأردن والعديد من دول العالم، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مالية للأردن لتعزيز جهودها في الاستجابة لـ COVID–19 والتي قدرت بحوالي 35.4 مليون دولار، وشملت هذه المساعدات، تعزيز الجهود الإنسانية الأردنيّة لدعم الأفراد المعرضين للخطر في الأردن، بما في ذلك اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة، كما تشمل المساعدات تعزيز ودعم الجهود المبذولة لوقف انتشار المرض، فضلاً عن تعزيز المختبرات لاختبار COVID–19 على نطاق واسع[18] .

---

[15] الفايز، العلاقات الأردنية– الأمريكية وآفاقها المستقبلية، ص36

[16] الخيطان , الأردن في صفقة القرن , مقال منشور في جريدة الغد الأردنية.

[17] فيشمان والعمري، الاستثناء الخاص بالأردن في المساعدات الخارجية الأمريكية.

[18] الداوود، الأردن وأمريكا علاقة شراكة استراتيجية على مدى 7 عقود، مقال منشور في صحيفة الدستور الأردنية.

والجدول التالي يوضح أبرز المساعدات الأمريكية للأردن ونوعها:

الجدول (1)

أبرز المساعدات المالية الأمريكية الأردن ونوعها خلال الفترة (2009–2020)[19]

الرقم	نوع وطبيعة المساعدات	حجم المساعدات (مليون دولار امريكي)	سنة تقديمها
1	منحة دعم نقدي، لدعم الموازنة وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات، إضافة لدعم خطة الاستجابة الأردنيّة للأزمة السورية	845	2020
2	منحة دعم نقدي، لدعم الموازنة وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات	445	2019
3	منحة دعم نقدي، لدعم الموازنة وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات، إضافة لدعم خطة الاستجابة الأردنيّة للأزمة السورية	745	2018
4	منحة دعم نقدي للموازنة	347	2017
5	منحة دعم نقدي للموازنة	353	2016
6	منحة دعم نقدي	454	2015
7	منحة دعم نقدي	633	2014
8	منحة دعم نقدي	552	2013
9	منحة دعم نقدي	472	2012
10	منحة دعم نقدي	478	2011
11	منحة دعم نقدي	635	2010
12	منحة دعم نقدي	514	2009
	المجموع	**6126**	

[19] تقارير المساعدات الخارجية للأردن، وزارة التخطيط الأردنية، 2009–2020

مما سبق يرى الباحث أن العلاقات الأردنيّة الأمريكية هي علاقات تاريخية مبنية على المصالح المشتركة لكلا البلدين على السواء، فالأردن هو شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، حيث تقدر الولايات المتحدة الدور القيادي الذي يلعبه النظام الأردني في دفع عجلة السلام والاعتدال ومكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة. في المقابل يرى الأردن في الولايات المتحدة دولة صديقة وداعمة له في العديد من القضايا والمجالات، وتحديداً المجال الاقتصادي والمجال العسكري، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر دولة مانحة ومقدمة للمساعدات الاقتصادية للأردن.

المبحث الثالث

التحولات في العلاقات الأردنيّة- الأمريكية خلال الفترة 2017-2020

على الرغم من العلاقات الثنائية المميزة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدتها السنوات الماضية، والتي توجت بالتعاون في الشؤون السياسية والعسكرية، وتقديم الدعم والمساعدات الاقتصادية للأردن، إلا أن هذه العلاقات قد شابها بعض الخلاف في عدد من القضايا والمتغيرات العربية والإقليميّة، التي تبلورت في الفترة الممتدة من (2017-2020)، إبان فترة رئاسة الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية (دونالد ترامب)، حيث أدخلت إدارة (ترامب) تغييرات على السياسات الأمريكية طويلة الأمد بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيليّ، التي انتقدها الفلسطينيون باعتبارها سياسة غير عادلة ومنحازة لإسرائيل ووجد الأردن نفسه في موقف سياسي صعب، ما بين الحفاظ على علاقات قوية مع الولايات المتحدة وبين انتقاد ومعارضة السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الأولى بالنسبة للأردن، لعل من أبرز القضايا التي أدت إلى توتر العلاقات الأردنيّة – الأمريكية خلال هذه الفترة، هي القرارات التي أصدرتها الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، إضافة إلى اعلان خطة (ترامب) للسلام، أو ما تسمى بـ "صفقة القرن".

المطلب الأول: العلاقات الأردنيّة – الأمريكية إبان نقل السفارة الامريكية للقدس

بعد وصول الرئيس السابق، (دونالد ترامب) إلى الحكم في مطلع عام 2017، طرأت العديد من التغيرات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض القضايا الدولية، لعل من أبرزها القضية الفلسطينية، التي تعتبر القضية الأولى للأردن، والتي كانت سبباً رئيسياً في توتر العلاقات الأردنيّة الأمريكية.

فخلال خطابه بتاريخ 6 ديسمبر عام 2017 اعترف الرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب) بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن البدء بإجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، متسبباً بذلك في ردود أفعال دولية مختلفة للعديد من المستويات السياسية الرسمية، والشعبية، على حد سواء[20] .

وفور صدور هذا القرار استنكره الأردن، وأعلن موقفه الرافض له، حيث أعلن الملك عبدالله الثاني هذا الرفض رسميا في القمة الإسلاميّة التي عقدت في تركيا بتاريخ 13 كانون أول 2017، التي صدرت عنها عدد من التوصيات من بينها الاعتراف باستمرار الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلاميّة والمسيحية في القدس، وقال الملك في كلمته أنذاك: "إن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل قرار خطير تهدد انعكاساته الأمن والاستقرار ويحبط جهود استئناف السلام" [21].

كما اعتبر صانع القرار السياسي الأردني وفي مناسبات عدة، أن هذا القرار يعتبر تهميشاً للدور المحوري للأردن، حيث إن الأردن كان ولعقود طويلة طرفاً مهماً في تعامل المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية، ومع ما تحتويه من محطات توتر وصراع وهدوء وتفاهمات بين الأطراف المعنية، الأمر الذي أشار بطريقة غير مباشرة إلى التقليل من دور الأردن الإقليمي والجوهري تجاه القضية الفلسطينية.

وكانت حدة التوتر في العلاقات الأردنيّة – الامريكية، قد ازدادت بسبب قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، عندما ذهب الفلسطينيون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 2017 لانتزاع قرار ضد الخطوة الأمريكية، حيث تجاهل الأردن التهديدات الأمريكية، وصوت لصالح مشروع قرار يحث الولايات المتحدة على سحب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والذي جاء بموافقة (128) دولة في مقابل رفض 9 وامتناع 35 عن التصويت[22].

كما قامت الحكومة الأردنيّة بالرد على القرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية في هذا الجانب، بتأكيدها على أن هذا القرار سيؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث جاء ذلك بالتصريح الذي أطلقته الحكومة على لسان الناطق الرسمي باسم الحكومة أنذاك محمد المومني عندما حذر من أن نقل السفارة سيكون "خطًا أحمر" للأردن و "يشعل الشارع الإسلامي والعربي". وقال أيضًا إن مثل هذه الخطوة ستؤثر بالتأكيد على العلاقات الثنائية بين الأردن والولايات المتحدة وسيكون بمثابة "هدية للمتطرفين" [23].

---

[20] فيض، الحجج في الخطب السياسية: خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول نقل السفارة الأمريكية وإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل كنموذج, ص274

[21] حجازين، أثر عوامل البيئة الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة (2011–2019)، ص89

[22] مقال منشور على موقع (BBC) على الانترنت، بعنوان "الجمعية العامة تصوت بأغلبية كبيرة ضد قرار ترامب بشأن القدس".

[23] Sharp, Jordan: Background and U.S. p8

وعلى ضوء ذلك تداعت السياسية الخارجية الأمريكية، لتقديم التبريرات للأردن حول هذا القرار، والتأكيد على تمسك الإدارة الأمريكية بالعلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين، فخلال لقاء الملك عبدالله الثاني بنائب الرئيس الأمريكي بتاريخ 21 كانون ثاني 2018، أكد الأخير على العلاقات الاستراتيجية الثنائية بين البلدين، والمصالح المشتركة في المنطقة، والتزام الولايات المتحدة الأمريكية باحترام دور الأردن ووصايته على المقدسات الإسلاميّة والمسيحية في القدس، في حين أكد الملك عبدالله الثاني على أهمية القدس ضمن حزمة الحل النهائي للتسوية السلمية أولاً، وعلى أنها جزء من الاستقرار الإقليمي في المنطقة بأسرها، ولا يمكن الحديث عن تعاون إقليمي مع تجاهل الموضوع الفلسطيني ثانياً[24].

وهذا ما أكد عليه أيضاً الملك عبدالله الثاني في خطاب العرش عام 2019 بقوله "وستبقى مواقفنا القومية تجاه القضية الفلسطينية ودعم الأشقاء الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة، على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحماية المقدسات الإسلاميّة والمسيحية فيها مواقف ثابتة وغير قابلة للمساومة، بالرغم من تنامي المخاطر والتهديدات لهذه المقدسات (خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثامن عشر، 10 تشرين الثاني 2019).

وعليه يرى الباحث أن الموقف السياسي الأردني من موضوع إعلان نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، قد ساهم في تأزم علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا الموقف قد جاء تعبيراً واضحاً عن موقف الملك عبدالله الثاني الثابت والداعم للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكسب التأييد الدولي من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، تضمن للشعب الفلسطيني استرداد كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وتأكيد على دور الأردن وحقه الشرعي في الوصاية على المقدسات الإسلاميّة والمسيحية في القدس، وبالتالي فإن الأردن متمسك بهذا الحق ولو على حساب هذه العلاقات.

المطلب الثاني: العلاقات الأردنيّة – الأمريكية إبان إعلان خطة(ترامب) للسلام "صفقة القرن"

صفقة القرن هي خطة السلام التي أعلنها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)

[24] فلسطين اليوم، نشرة اخبارية تعنى بالشأن الفلسطيني, ص37-38.

بتاريخ 28 /2020/1م لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيليّ، التي جاء الهدف الأساسي منها لتوطين الفلسطينيين في وطن بديل، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي إنهاء حق اللجوء للاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين[25].

وقد أوردت بعض الدراسات والتقارير أبرز مضامين الخطة الأمريكية للسلام أو ما تدعى بصفقة القرن، وهي على النحو الآتي[26]:

- أن تخضع أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية للسيادة الإسرائيليّة، وتتوزع النسبة على مناطق من غور الأردن وشمال البحر الميت، وتشكل 23 %من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى المستوطنات الإسرائيليّة في الضفة الغربية، وبالتالي تكون النسبة 42 %من مساحة الضفة الغربية.
- عمل كيان سياسي فلسطيني في مناطق المعازل التي لا يربط بينها شيء سوى اسم الدولة، والتي ستكون معظمها في إسرائيل، واصطناع قدس جديدة مركزها أبو ديس للفلسطينيين، وقد وضعت إسرائيل شروطا للاعتراف بهذا الكيان وهي: لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، واعتراف الفلسطينيين بالسيادة الإسرائيليّة الكاملة على المنطقة غرب نهر الأردن، والحفاظ على القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيليّة وعاصمة أبدية لإسرائيل، وبقاء المستوطنات الإسرائيليّة في الضفة الغربية، إضافة إلى الاعتراف بالسيادة الإسرائيليّة في مساحات واسعة من الضفة الغربية
- التركيز على السلام الاقتصادي، وتوفير فرص جديدة ومستقبلية للأجيال القادمة، وخطة اقتصادية جديدة واستثمارات ضخمة تمتد للحكومتين الأردنيّة والمصرية، على أن تؤدي هذه الخطة إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة .
- تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيليّة، وتهميش القضية الفلسطينية، وإيجاد موافقات من الأردن ومصر والسعودية على هذه الخطة أو الصفقة.

وقد أثارت بنود هذه الخطة حفيظة صانع القرار السياسي في الأردن، وبرزت على السطح عناصر زعزعة العلاقات الثنائية الأردنيّة الأمريكية، حيث اعتبر الأردن أن ما ورد في صفقة القرن هو استغناء من جانب أميركيا عن الدور الأردني كشريك في القضية الفلسطينية، واعتباره كجهة منفذة فقط، لذلك ترى السياسة

---

[25] مركز دراسات الشرق الأوسط الندوة الأردنية بعنوان "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر"،ص5

[26] البريزات، خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء صفقة القرن إقليمياً ودولياً، رسالة ماجستير ،ص57–58.

الخارجية الأردنيّة نفسها خارج هذه المعادلة، وقد أظهرت بعض الدول العربية دعمها للصفقة من دون الدور الأردني، وهو ما شكل تحدياً كبيراً للأردن في مواجهة صفقة القرن، وتحدي الإدارة الأمريكية في هذا الجانب[27].

وبالتالي فقد تعاملت الأردن مع هذه الخطة المزمع تنفيذها في تلك الفترة بحساسية وقلق بالغين، على اعتبار أن تنفيذ هذه الخطة من شأنه إحداث تغييرات في وضع القدس على وجه الخصوص، ومن شأن ذلك بحسب وجهة النظر الأردنيّة أن يهدد الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلاميّة والمسيحية، والتي يتولاها الأردن منذ العام 1924م، خاصة مع التلويح بإمكانية سحب ملف الوصاية من الأردن وتسليمه لدولة أخرى قد تكون المملكة العربية السعودية[28].

إضافة إلى أن أسباب هذا الرفض لصفقة القرن كان له ما يبرره، وهو خشية الأردن أن تؤدي الصفقة في حال تنفيذها إلى حل النزاع على حسابها الخاص، وأن تؤدي إلى إحداث تغيير ديموغرافي في التركيبة السكانية للبلد لصالح الأغلبية الفلسطينية، وفقاً للتسريبات التي تروج إلى إمكانية أن يكون الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، أو أنه سيُطلب منه إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين أو تشكيل كونفدرالية مع الضفة الغربية[29].

ولهذا فقد أكد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في مناسبات عدة، على موقف الأردن وشعبه الرافض لصفقة القرن، على اعتبار أن الصفقة وإن تمت من شأنها أن تنسف معاهدات السلام مع الجانب الإسرائيليّ، وزعزعة الاستقرار الأمني في المنطقة، كما أكد على موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطين على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وألا يكون حل مشاكلهم على حساب الأردن[30]. وهو ما عبر عنه الملك عبدالله الثاني بمقولته المشهورة والمعروفة باللاءات الثلاثة: "لا وطن بديل ، لا تسوية ولا تدخل في الوصاية الهاشمية على القدس"[31]

وانسجاماً مع الموقف الثابت للملك عبدالله الثاني والسياسة الخارجية الأردنيّة تجاه الخطة الأمريكية للسلام (صفقة القرن)، فقد دعا رئيس مجلس النواب الأردني بتاريخ 2020/2/8 وتحت مظلة الاتحاد البرلماني العربي، إلى عقد المؤتمر الثلاثين الطارئ تحت عنوان "دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة"، وذلك

---

(27) العلي، صفقة القرن أردنياً: السياقات وخيارات المواجهة.

(28) الخيطان، الأردن في صفقة القرن، مقال منشور في جريدة الغد الأردنية.

(29) Maayeh, The Deal of the Century and Jordan's Dilemma,P1

(30) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي 108،ص4

(31) King says Jerusalem a red line, no to alternative homeland.

للوقوف في وجه المخططات الرامية إلى إنهاء القضية الفلسطينية على حساب الشعب الفلسطيني فيما يسمى بصفقة القرن. وقد خرج المؤتمر ببيان ختامي أكد على العديد من النقاط من أبرزها[32].

- التأكيد على أن العبث بمدينة القدس، والذي جاء على شكل وعد أمريكي تمثل بالاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال، هو نسف لفرص السلام، وانحياز للظالم على حساب المظلوم.
- اعتبار خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن فصلاً جديداً من فصول انتهاكات حقوق الفلسطينيين ومساساً بالثوابت العربية، أمام الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، وبالتالي فإن ذلك يحتم على الدول العربية بكافة مؤسساتها رص الصفوف وحشد المواقف لنصرة القضية الفلسطينية كأولوية عربية في مقدمة أجندة العمل العربي المشترك، عبر مؤسسات القرار العربي.
- اعتبار الخطة انتهاكا صارخا للحقوق الفلسطينية، وبالتالي فإن حل قضية اللاجئين لن يكون إلا بالعودة والتعويض.
- اعتبار خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن بوصفها صفقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، هي عبارة عن وعود وتقسيمات، أشد فتكا وتنكيلا بالجسم العربي، من وعد بلفور، وخرائط سايكس بيكو، لتعيد ترسيم حدود دولة فلسطين التاريخية، مانحة السيادة للإسرائيليين بضم أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت، بخط يلغي الاتصال الجغرافي لدولة فلسطين مع جوارها، وهو ما يعظم رقعة الاحتلال بعد اعتراف أمريكا بضم الجولان والقدس كاملة لإسرائيل، وهو ما يعد استكبارا آخر يضرب كل أسس السلام المنشود.

وعليه يرى الباحث أن خطة السلام أو ما تسمى بصفقة القرن التي طرحتها الإدارة الأمريكية ممثلة بالرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب) كانت محطة تاريخية في العلاقات الأردنيّة– الأمريكية، فموقف جلالة الملك عبدالله الثاني الثابت والرافض لأي مساس بحقوق الفلسطينيين أو تسويتها على حساب الأردن، ظهر برفضه لهذه الصفقة، وهو ما ترتب عليه تأزم في العلاقات الأردنيّة– الأمريكية، من خلال الجهد الكبير والحشد الدولي الذي قاده جلالة الملك للتصدي لهذه الصفقة وعدم المضي بتنفيذها، كما أن الإعلان عن بنود هذه الخطة الأمريكية قد وضع الأردن في موقف صعب، تمثل بالموازنة بين المصالح العليا للدولة وبين العلاقات الاستراتيجية الأردنيّة الأمريكية، فمن جانب يرى الأردن أن القبول بخطة السلام من شأنه أن يهدد مصالحه الوطنية بالحفاظ على الهوية الأردنيّة، ومن جانب آخر لا يمكن للأردن أن يخاطر بعلاقاته مع الولايات المتحدة ، والتي تعتبر أكبر مانح للمساعدات للأردن، إلا أن حكمة وحنكة جلالة الملك عبدالله الثاني حالت دون تنفيذ هذه المخططات، وفي ذات الوقت أبقت على العلاقات المتينة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، والتي شابها نوع من التوتر خلال الفترة التي تم فيها الإعلان عن بنود الخطة الأمريكية للسلام.

[32] صحيفة الغد الأردنية، 2020.

الخاتمة

تعد العلاقات الأردنيّة الأمريكية مثالا يحتذى في العلاقات العربية الأمريكية على وجه الخصوص، فهي علاقات متينة تأسست على الاحترام المتبادل والتعاون والتنسيق بين البلدين في شتى المجالات، فالولايات المتحدة الأمريكية تجد في الأردن شريكاً استراتيجياً لها في منطقة الشرق الأوسط، وهي تقدر الدور القيادي الكبير والمؤثر الذي يلعبه الأردن في دفع عجلة السلام والاعتدال ومكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة، في المقابل يقدر الأردن الدور الأمريكي الداعم والمساند له في العديد من القضايا والمجالات، وتحديداً المجال الاقتصادي والمجال العسكري، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر دولة مانحة ومقدمة للمساعدات الاقتصادية للأردن.

فالمتتبع لتاريخ العلاقات الأردنيّة الأمريكية يجد أن الأردن حقق من هذه العلاقة فوائد لا تُنكر، فقد مكنته المساعدات الأمريكية من تجاوز أزماته الاقتصادية، وأعانته على النهوض ببنيته التحتية وتطويرها، وعلى بناء قواته المسلّحة، واستجابة للتحديات والظروف السياسية والجيوستراتيجية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ولا تزال.

وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقات بالنسبة للبلدين وحرص القيادات في البلدين على تعزيزها وتمتينها واستمراريتها، إلا أن الظروف والمتغيرات التي شهدها الساحة الإقليميّة والدولية فرضت واقعاً جديداً في هذه العلاقات، وساهمت في إحداث تراجع واضح هذه العلاقات، وتحديداً خلال الفترة الممتدة بين عامي (2017-2020) إبان فترة رئاسة الرئيس السابق(دونالد ترامب)، حيث أجرت إدارة (ترامب) تغييرات واضحة على السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل والفلسطينيين، الأمر الذي وجد الأردن نفسه في موقف سياسي صعب، ما بين الوقوف في وجه المخططات الأمريكية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الشعب الفلسطيني، وما بين الحفاظ على العلاقات القوية مع الجانب الأمريكي، لعل أبرز تلك المخططات الأمريكية، الخطة الأمريكية للسلام أو ما تعرف بصفقة القرن، إضافة إلى قرار الرئيس(ترامب) نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

ومن هنا جاءت أسباب التركيز على هذه الفترة في العلاقات الأردنيّة الأمريكية والممتدة بين عامي (2017-2020)، نظراً لما شهدته هذه الفترة من علامة فارقة وتحولات بارزة في هذه العلاقات، ونظراً لعدم تناول هذه الفترة بالبحث والدراسة بشكل كبير، فقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على هذه الفترة في العلاقات الأردنيّة والأمريكية.

النتائج

توصل البحث إلى عدد من النتائج لعل أبرزها:

1. تميزت السياسة الخارجية الأردنيّة في عهد الملك عبدالله الثاني بكونها امتدادا منسجما ومتناغما لسياسة المملكة على مدى السنوات الماضية، وهي تعتمد على أسس ومرتكزات ثابتة نابعة من رؤية جلالة الملك الثاقبة والحكيمة تجاه تحقيق المصلحة الوطنية، وكافة القضايا الإقليميّة والدولية.
2. تعتبر العلاقات الأردنيّة الأمريكية علاقات تاريخية مبنية على المصالح المشتركة للبلدين، فالأردن هو شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، في قضايا نشر السلام ومكافحة الإرهاب، في المقابل ترى الأردن في الولايات المتحدة دولة صديقة وداعمة لها في العديد من المجالات، فأمريكيا هي أكبر دولة مانحة ومقدمة للمساعدات الاقتصادية للأردن.
3. طرأت العديد من التغيرات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض القضايا الدولية، وذلك بعد وصول الرئيس السابق، (دونالد ترامب،) إلى الحكم في مطلع عام 2017، ، لعل من أبرزها القضية الفلسطينية، والتي تعتبر القضية الأولى للأردن، والتي كانت سبباً رئيسياً في توتر العلاقات الأردنيّة الأمريكية.
4. شهدت الفترة الممتدة بين عامي (2017–2020) بعض التطورات والتغيرات في العلاقات الأردنيّة الأمريكية، إبان فترة رئاسة الرئيس السابق (دونالد ترامب) حيث أجرت إدارة(ترامب) تغييرات واضحة على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، الأمر الذي وجد الأردن نفسه في موقف سياسي صعب، ما بين الوقوف في وجه المخططات الأمريكية الرامية إلى حل القضية، وما بين الحفاظ على العلاقات القوية مع الجانب الأمريكي.
5. يعتبر اعتراف الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، والبدء بإجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، إضافة إلى إعلان الرئيس (ترامب) عن خطته للسلام أو ما تعرف بصفقة القرن، من أبرز المتغيرات التي أثرت سلباً على العلاقات الأردنيّة الأمريكية خلال الفترة (2017–2020).
6. لعبت حنكة وحكمة الملك عبدالله الثاني، دوراً بارزاً في الحد من التهديدات التي أفرزتها خطة الأمريكية للسلام (صفقة القرن) على المصلحة الوطنية الأردنيّة، والحيلولة دون تنفيذها بالشكل الذي خطط له، مع الإبقاء على العلاقات الاستراتيجية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية قائمة إلى يومنا هذا.

المراجع:

- البريزات، محمود مبارك. (2021). خيارات السياسة الخارجية الأردنيّة في ضوء صفقة القرن إقليمياً ودولياً، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.
- جوهر، حسن ,وعبدالله ، محمد ,وعبدالله، يوسف. (1998).الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، 34,(133).
- الحجاج، خليل. (2009).العلاقة الأردنيّة الأمريكية: دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1957-1985م، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 36,(1),184-194.
- حجازين، ابراهيم.(2020).أثر عوامل البيئة الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنيّة خلال الفترة (2011-2019)، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، 12, (3) ،892-906.
- خصاونة، عميد. (2008). علاقات الأردن بالولايات المتحدة الأمريكية: 1999-2006، رسالة ماجستير، جامعة القدس. فلسطين.
- الخيطان، فهد .(3, 2020شباط).الأردن في صفقة القرن، جريدة الغد الأردنيّة.https://alghad.com/
- الداوود، عوني. (19 ,2021 تموز).الأردن وأمريكا علاقة شراكة استراتيجية على مدى 7 عقود، صحيفة الدستور الأردنيّة.
- الدويسات، رائد محمود. (2018). الدولة المدنية في منهج التفكير السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.الأردن.
- ذنون، فواز موفق .(2007).هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنيّة الهاشمية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، 8,(4),148-171.
- سعيد، فؤاد فائق (1988)، السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية، بغداد.
- السعيدين، ضيف الله سعد.(2005). الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في الاصلاح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.الأردن.
- العلي، عبادة (2020). صفقة القرن أردنياً: السياقات وخيارات المواجهة:المرجع غير واضح
- الفايز، ذياب محمد .(2013). العلاقات الأردنيّة- الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.الأردن.

- فلسطين اليوم، نشرة اخبارية تعنى بالشأن الفلسطيني، العدد4541، تاريخ 2018/1/31.يرجى العمل على تعديل المرجع و توثيقه كـ موقع إلكتروني.
- فيشمان، بين ,والعمري، غيث .(2018)، الاستثناء الخاص بالأردن في المساعدات الخارجية الأمريكية، مقال منشور على موقع (The Washington Institute for Near East Policy)، تاريخ 2018/3/7، متاح على الرابط: يرجى العمل على إضافة الرابط مع التوثيق الصحيح حسب القواعد
- فيض، محمد (2021). الحجج في الخطب السياسية: خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول نقل السفارة الأمريكية وإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل كنموذج، المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري,جامعة بني سويف,273-302.
- مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن (2013)، الندوة الأردنيّة بعنوان "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر"، ورقة العمل الرئيسية، موقع المركز على الانترنت http://www.mesc.com.jo. التوثيق غير صحصح و اسم الناشر غير موجود
- مشاقبة، أمين, (2017) النظام السياسي الأردني القانون الدستوري الأردني لعام 1952 وتعديلاته لسنة 2017، ط12، مطابع الدستور التجارية، عمان.
- مقال منشور على موقع (BBC) على الانترنت، بعنوان "الجمعية العامة تصوت بأغلبية كبيرة ضد قرار (ترامب) بشأن القدس"، تاريخ 2017/12/21، متاح على الرابط:التوثيق مختلف عن قواعد النشر
- موقع وزارة الخارجية الأردنيّة، 2022، https://mfa.gov.jo/.
- نعيرات، رائد.(2021). تموضع حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني، مجلة دراسات شرق أوسطية، 25,(97),69-80.
- نهار، غازي صالح ,(1997) القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه حرب الخليج العربي الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.
- الهزايمة، محمد, (2004) السياسة الخارجية الأردنيّة في النظرية والتطبيق، ط2، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان.
- الهياجنة، عدنان ,والشوبكي، هادي, (2006) العلاقات الأردنيّة الأمريكية 1956-2005، مركز الرأي للدراسات، عمان، الأردن.
- وزارة التخطيط الأردنيّة، 2022، https://www.mop.gov.jo/
- يوسف، عماد ,والصباغ، أروى (1997). مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط2، دار البشير للنشر، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

- Maayeh, Suha. (2019). The Deal of the Century and Jordan's Dilemma, Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
- Sharp, Jeremy M. (2017). Jordan: Background and U.S. Relations, available on: https://www.refworld.org/pdfid/58bd44844.pdf
- US Department of State, U.S. Relations With Jordan, 2020, available on: https://www.state.gov/u-s-relations-with-jordan/
- King says Jerusalem a red line, no to alternative homeland, http://www.jordantimes.com/news/local/king-saysjerusalem-red-line-no-alternative-homeland, Article published on the Jordan Times website, Date: 27/3/2019.

- **المواقع الإلكترونية:**

- https://www.addustour.com/articles
- https://www.alaraby.co.uk/
- https://www.bbc.com/arabic/world-42444770
- https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alastthna-alkhas-balardn-fy-almsadat-alkharjyt-alamrykyt